

## دور الاستثمار الأجنبي في دمج اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بالاقتصاد العالمي

يحيى حمود حسن(\*)

### ملخص البحث

نظراً لزيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العالمي كأحد عوامل الحصول على التكنولوجيا المتطورة وتوفير التمويل المالي وتوسعة الأسواق، تسعى دول المجلس للاستفادة من حركة رؤوس الأموال على المستوى العالمي. يرفق هذا السعي رغبة في الحصول على عائد مناسب في الأموال الخليجية المستثمرة في الخارج. الا انه جد دول المجلس لم تفلح في جذب الاستثمار الأجنبي في حين ارتبطت الاستثمارات الخليجية في الخارج بالاقتصاد العالمي.

وتأتي أهمية البحث من دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق الأهداف الاقتصادية لدول المجلس والحصول على عائد مربح من الاستثمارات الخليجية في الخارج. ويعتمد البحث على فرضية مفادها (ساهمت الاستثمارات الخليجية الخارجية في دمج الاقتصاد الخليجي بالاقتصاد العالمي من جانب واحد، بينما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر مساهمة متواضعة في اقتصاد دول المجلس)

يهدف البحث للتعرف على حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج وحجم الاستثمار الأجنبي المتجه إلى دول المجلس ونسبه من الاستثمار العالمي ومعرفة عوائق أسباب عدم الاستفادة من الاستثمار العالمي والعربي، وكذلك معرفة درجة ارتباط اقتصادات دول مجلس التعاون بالاستثمار العالمي ومدى الفائدة الحقيقية منه.

### المقدمة

ان من شان الأهداف الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي في التنوع الاقتصادي وتعزيز الكفاءة والقدرة التنافسية وزيادة تصدير المنتجات غير النفطية ان يدفعها إلى الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر، اذ لا يوفر هذا النوع من الاستثمار الموارد المالية فقط، بل أيضاً المقدره على جلب التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على رفع جودة الإنتاج وتقليل التكلفة وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية، كما يفتح أسواقاً جديدة عن طريق ربط عملية الإنتاج المحلية بالعالمية وذلك لقدرة الشركات متعددة الجنسية (عبر الوطنية) على توزيع العملية الإنتاجية في عدة دول، اما عن طريق السماح هذه الشركات بالمشاركة في

(\*) مدرس الاقتصاد / جامعة البصرة/ مركز دراسات الخليج العربي/ قسم الدراسات الاقتصادية.

قطاعات معينة، خاصة تلك التي تتطلب تقنيات عالية ومتطورة باستمرار، أو عن طريق دمج شركات محلية مع شركات عالمية. كما انها تعد من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي. اذ لم يكن أمام دول مجلس التعاون الخليجي في فترة طفرة العائدات النفطية سوى البحث عن أفضل سبل للحصول على ريع مالي ممكن (في الأجل القصير) من خلال تنويع استخدام فوائض أموالها بين نقد سائل وودائع مصرفية وعقارات واسهم وسندات مختلفة، ألا ان هذه الاستثمارات غير مجدية في الأمد الطويل، لكنها فضلت أسهل الحلول الممكنة، إلا انه أصبح من الضروري ان تستثمر أموالها بعد التطور الذي حصل في مفهوم الاستثمار على المستوى الدولي والابتعاد عن المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الخليجي الخارجي، لان تصدير احد اهم مستلزمات عملية الإنماء الاقتصادي (رأس المال) يمثل فقدان احد عناصر عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالواقع الحالي يفرض التوجه نحو الاستثمار كمحرك للتجارة وإقامة المشاريع المشتركة لتطوير الشركات العربية لأهمية تعاملها مع الشركات العالمية الكبرى التي أصبحت تشكل ركيزة الاقتصاد العالمي.

### أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من دورا لاستثمار الأجنبي في تحقيق الأهداف الاقتصادية لدول المجلس في رفع معدلات النمو وإدامتها ونجاح مساعي تنويع القاعدة الإنتاجية، وتقليل الاعتماد على تصدير النفط الخام، والحصول على التكنولوجيا المتطورة والتمويل عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر والحصول على عائد مربح من الاستثمارات الخليجية في الخارج والاستفادة من حركة الاقتصاد العالمي.

### مشكلة البحث

تتضح مشكلة البحث من ارتفاع معدل رؤوس أموال دول المجلس المستثمرة بالاقتصاد العالمي وتعرضها الى التأثيرات الدولية والانخفاض في أسعار العملات الدولية وخاصة الدولار والتضخم العالمي، وعدم الاستفادة من مميزات الاستثمار على المستوى العالمي فلا يزال هذا الاستثمار دون المستوى المطلوب لتطوير اقتصادات هذه الدول بالوقت الذي تحتاج فيه الى استثمارات كبيرة لتمويل مشروعاتها الاستراتيجية.

### فرضية البحث

ساهمت الاستثمارات الخليجية الخارجية في دمج الاقتصاد الخليجي بالاقتصاد العالمي من جانب واحد بينما يساهم الاستثمار الأجنبي مساهمة متواضعة في اقتصادات دول المجلس.

## هدف البحث

يهدف البحث التعرف على ما يلي:-

- 1- حجم الاستثمارات الخليجية في الخارج وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه الى دول مجلس التعاون ونسبته من الاستثمار العالمي، ومعرفة عوائق وأسباب عدم الاستفادة من الاستثمار العالمي والعربي.
- 2- معرفة درجة ارتباط اقتصادات دول مجلس التعاون بالاستثمار العالمي ومدى الفائدة الحقيقية منه.

## خطة البحث

ولغرض توضيح أهمية والتأكد من صحة الفرضية او عدمها قسم البحث الى الفقرات

الآتية:-

أولاً: متغير الاستثمار الدولي

ثانياً: الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

1- الاستثمارات الخليجية في الخارج

2- الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

أ- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

ب- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس

ج- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول مجلس التعاون الخليجي

د- الاستثمار الخليجي العربي البيني

ثالثاً: الاستثمارات ودمج الاقتصاد الخليجي في الاقتصاد العالمي

و اختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات

## أولاً: متغير الاستثمار الدولي

أدى تسارع الأحداث التي شهدها العالم منذ نهاية العقد الأخير من القرن الماضي إلى تغير طبيعة عمل الاقتصاد الدولي وتحولات عميقة في التعاون الدولي وتحرير التجارة الخارجية والاستثمار وتدويل الإنتاج ودمج الأسواق وهو ما يطلق عليه بالعولمة وهدفت هذه التحولات الى تقليل او إزالة العقبات أمام المستثمرين الأجانب ووضع معايير لمعاملتهم وزيادة استخدام الحوافز لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين المناخ الاستثماري أمام الشركات الوطنية والمستثمرين الأجانب، وقد صاحب ذلك تحرير المعاملات المالية من خلال إزالة القيود المالية

والتحرير المالي واتجهت معظم الحكومات الى توسيع دور مؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، فضلا عن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية الأمر الذي كان له انعكاسات على رجال الأعمال والمستثمرين للاستفادة من مزايا الأسواق<sup>(1)</sup>.

ترتب على هذا الوضع تغير النظرة الى الاستثمار على المستوى الدولي، فبعد ان كان ينظر إليه على انه أهم عوامل تحفيز نمو الاقتصاد الدولي كنتيجة لسيوع نظرية الاستثمار من اجل التصدير<sup>(2)</sup> برز تطور في مفهوم الاستثمار وعلاقته بالنمو، فبينما كان هنالك تأكيد واضح على ان الاستثمارات تؤدي الى تحقيق نمو اكبر ولفترة من الزمن برز حديثاً ومن خلال التطورات والخبرات، ان النمو المتواصل يجذب و يشجع الاستثمارات ويشكل ضماناً لبقائها وتوسعها، وفي ظل سياسة عامة مناسبة ومستقرة تساهم في تحويل وإدارة الاستثمارات الى معدلات نمو مرتفعة<sup>(3)</sup>، وعليه تغيرت نظرة اقتصاديو التنمية الى الاستثمار الأجنبي المباشر فبعد ان كانوا يعدونه احد أدوات الاستغلال والاستلاب التي تتعرض لها الدول النامية لان المستثمر الأجنبي يستغل مواردها وأسواقها ويعمل على إزاحة رؤوس أموالها وكفاءتها التنظيمية الوطنية، وبالتالي يؤدي الى مزيد من التخلف والتبعية، أصبح ينظر الى الاستثمار الأجنبي المباشر بانه الأداة الرئيسية للحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجية غير المنشأة للدين وتوفير القدرة التنظيمية والتسويقية وزيادة المنافسة الدولية، فتحوّلت النظرة الى الاستثمار الأجنبي المباشر من نظرة شك الى تشجيع ومن فرض قيود على أنشطته الى تحرير هذه الأنشطة الى حد بعيد، وأصبح ينظر لها على انها وسيلة تمويل وللحصول على التقنية الحديثة ووسائل الإنتاج المتطورة، وهو الأمر الذي لا بد من توفره لزيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بحيث تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية في ظل العولمة الاقتصادية<sup>(4)</sup>، وعليه بدأ الاهتمام في جميع مناطق العالم لجذب الاستثمارات سواء أكانت متقدمة ام نامية و نشأت عدة أجهزة وطنية للترويج عن الاستثمار، فالدول الصناعية تسعى لاستقطابه لتمويل عجز ميزانياتها وعجزها التجاري، او لدعم جهودها للخروج من حالة الكساد الذي تعاني منه او لدعم عملتها لكي تحتفظ في موازاة العملات الأخرى، وأقامت بعض الدول النامية أسواق مالية لجذب الاستثمارات الخارجية للتمويل والحصول على التكنولوجيا الحديثة، كما سعت الدول الاشتراكية السابقة كدول الاتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا والصين وفيتنام التي كانت لا تحبذ الاستثمار الأجنبي المباشر الى جذب الاستثمار وأصبحت أسواقها مجالات جذب جديدة، كذلك شهدت فرص الاستثمار المعروضة للتمويل زيادة كبيرة اثر عمليات الإصلاح الاقتصادي الواسعة التي قامت بها عدة اقتصادات صناعية ونامية، وما صاحب حركة التحويل من القطاع



العام الى القطاع الخاص من تخفيف سيطرة الحكومة على الاستثمار، وبالتالي عرض مئات المشاريع للاستثمار قبلها سرعة كبيرة في الطلب على الاستثمارات<sup>(5)</sup>، ساعدتها ظروف الانفتاح و ازالة الحواجز والعقبات عن طريقها وسرعة الدخول للأسواق حيث الربح الوفير وحرية الخروج منه اذا سادتها ظروف غير مؤاتيه، وأصبح هناك سعياً عاماً في كل مكان لجذب الاستثمارات بهدف مسايرة تطورات الاقتصاد العالمي.

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطاً وثيقاً بتطور الرأسمالية العالمية خصوصاً بعد تدويل القوى الإنتاجية وتدويل راس المال، اذ يأتي معظم الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات متعددة الجنسيات اذ يشير تقرير الاستثمار العالمي لعام 2002 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى ان دور هذه الشركات اخذ في التعاضد في الاقتصاد العالمي السائر في طريق العولمة، وذكر التقرير ان عدد هذه الشركات بلغ عام 2001 حوالي 65 ألف شركة تضم نحو 850 ألف شركة أجنبية تابعة لها في شتى أنحاء العالم ويقدر عدد العاملين فيها حوالي 54 مليون شخص مقارنة بنحو 24 مليون شخص في عام 1990 وقد بلغ رقم مبيعاتها حوالي 19 تريليون دولار أي ضعف قيمة الصادرات العالمية في حين كان الرقمان متساويان عام 1990 واستأثرت الشركات متعددة الجنسيات والشركات التابعة لها بعشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(6)</sup>. وتوضح بيانات الجدول رقم (1) مقدره أكبر ثمان شركات عبر الوطنية في العالم.

#### جدول رقم (1)

#### الشركات عبر الوطنية حسب الأصول لعام 1999

الترتيب	الشركة	البلد الام	مجال الإنتاج	الأصول الأجنبية (مليار دولار)	إجمالي المبيعات (مليار دولار)
1	جنرال اليكترك	الولايات لمتحدة	الالكترونيات	141.1	111.6
2	اكسون موبيل	الولايات لمتحدة	النفط	99.4	160.9
3	مجموعة شل	هولندا/بريطانيا	النفط	68.7	105.4
4	جنرال موتورز	الولايات لمتحدة	المركبات	68.5	176.6
5	فورد للسيارات	الولايات لمتحدة	السيارات	-	162.6
6	تويوتا	اليابان	السيارات	56.3	119.7
7	ديملير كرايزلز	ألمانيا	السيارات	55.7	151
8	توتال	فرنسا	النفط	-	39.6

المصدر: علي عبد القادر علي، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 31،

2004، ص 7.

اذ يتضح من بيانات الجدول السابق ان شركة جنرال اليكترك الأمريكية تحتل مركز الصدارة في العالم من حيث الأصول الأجنبية بواقع 141.1 مليار دولار، تلتها شركة اكسون موبيل بـ 99.4 مليار دولار، وحلت ثالثا مجموعة شل بـ 68.7 مليار دولار، اما من حيث إجمالي المبيعات فقد احتلت شركة جنرال موتورز للمركبات المركز الأول بـ 176.6 مليار دولار، تلتها شركة فورد للسيارات بـ 162.6 مليار دولار، وهذا ما يعكس حجم قوة هذه الشركات على المستوى العالمي.

ان هذا التطور في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر لابد وان يكون له انعكاس على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، وقبل ان توضيح دور هذه الاستثمارات في دمج الاقتصاد الخليجي في الاقتصاد العالمي لابد ان نفرق بين نوعين من الاستثمار أو لا الاستثمار الأجنبي المباشر ( Foreign Direct Investment ) FDI وهو قيام شركة او منشأة ما في توظيف أموالها وتقنياتها او شراء وتملك أصول خارج حدود بلادها وتسمى الدولة الأم (home country) في اقتصاد دولة أخرى وتسمى الدولة المضيفة او المستقطبة (host country) من خلال اقامة مشروعات جديدة بالكامل او تحديث وتوسيع مشروعات قائمة او من خلال الدمج والتملك، ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حين يمتلك المستثمر 10% او اكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على ان ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. و بذلك يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر FII ( Foreign Indirect Investment ) الذي هو توظيف أموال الأجانب سواء كانوا أفراد او مؤسسات في استثمارات الحافظة المالية أي في الأسواق المالية لدوله ما كـشراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات بقصد المضاربة والحصول على الربح دون التحكم في إدارة المشروع، اي يوفرون التمويل الرأسمالي فقط، ويمتاز هذا النوع من الاستثمار بأنه قصير الأجل، بينما المستثمرون المباشرون يمارسون رقابة وتدخّل مباشر في إدارة المشروع ورسم سياسات تلك المشروعات واستثمارهم طويل الأجل<sup>(7)</sup>، وتختلف نسبة الملكية حسب اختلاف قوانين وتشريعات التي تفرضها الدولة كامتلاك كامل المشروع او المشاركة مع شركات محلية او اقامة فرع لها في دولة أخرى او الاستثمار في المناطق الحرة او عقود الإدارة و ترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح باليد وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات<sup>(8)</sup>.

## ثانياً: الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي

لغرض التعرف على حجم و أوجه الاستثمار ومدى العائد منها واثره في دمج الاقتصاد الخليجي في الاقتصاد العالمي يمكن تقسيم الاستثمارات في دول المجلس الى استثمار أجنبي داخل الى دول المجلس واستثمار خليجي خارجي

### 1- الاستثمارات الخليجية في الخارج

ارتبطت هذه الاستثمارات بشكل مباشر بارتفاع أسعار النفط (الثورة النفطية) التي حصلت في عقد السبعينات من القرن الماضي و التي ترتب عليها ارتفاع إيرادات دول المجلس بشكل كبير و تراكم فوائض في موازين المدفوعات يفوق الطاقة الاستيعابية<sup>(1\*)</sup> للاقتصاد المحلي مما دفع دول المجلس الى ان تستثمر جزء كبير من تلك الفوائض في الخارج بقنوات استثمارية مختلفة منها في المصارف الغربية والاستثمار العقاري وشراء أسهم بعض الشركات الأجنبية بهدف تنويع مصادر إيراداتها عن طريق فوائض مضمونة تدر عائد قد يساوي العائدات من تصدير النفط الخام سنوياً لكي تتمتع به الأجيال القادمة بعد نضوب النفط، وترتب عليه ان معدل الاستثمار في مجمل دول المجلس كان أدنى من الاتجاه العام للادخار وهذا يعني ان القدرة على تحويل الادخار الى الاستثمار في هذه الدول كانت ضعيفة مقارنة بالاتجاه الذي كان سائداً في العالم النامي خلال المدة 1975-2000، ويمكن ان تلاحظ هذه النتيجة قد تعود الى ارتفاع معدلات تدفق رؤوس الأموال من داخل دول المجلس الى خارجها اعتباراً من عام 1975<sup>(9)</sup>، اذ تفيد تقارير الاوابك ان جملة الفوائض الرسمية المتراكمة والقابلة للاستثمار لأربع دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والكويت والامارات وقطر حوالي 283مليار دولار خلال الفترة 1974-1981<sup>(10)</sup>، ارتفعت الى 295مليار دولار عام 1989 أي ما نسبته 19% من عوائد الصادرات النفطية لهذه الدول خلال المدة نفسها، وتشير تقديرات أخرى الى ان إجمالي الاستثمارات العربية الخارجية بلغت نحو 308 مليار دولار عام 1985، وطبقاً لُنشرة الخليج الاقتصادية والمالية يقدر حوالي 65% من فوائض دول أوبك البالغة 456.7 مليار دولار تعود الى دول مجلس التعاون الخليجي أي حصة هذه الدول 298.8 مليار دولار لعام 1987<sup>(11)</sup>، وتقدر الموجودات الخارجية التي تمتلكها حكومة دول المجلس بنحو 206 مليار دولار ويقدر فوائض القطاع الخاص المستثمرة في الخارج بحوالي 150 مليار دولار مما يعني ان مجموع تلك الفوائض يقدر بحوالي 356 مليار دولار لعام 1990، ارتفعت استثمارات القطاع العام الى 360 مليار دولار وارتفعت استثمارات القطاع الخاص الى 200 مليار دولار أي ما مجموعة 560 مليار دولار عام 1994<sup>(12)</sup> وتشير تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأن استثمارات دول المجلس تقدر ما بين 650-800 مليار دولار في عام 2000<sup>(13)</sup> تتوزع على

أنواع متعددة من الاستثمارات في السندات والأسهم والعقارات والاستثمار المباشر في الشركات الصناعية والتجارية، اما توزيعها الجغرافي فمتوزع ثلث في بريطانيا والولايات المتحدة وثلث في مجموعة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وثلث في مجموعة الدول النامية والمراكز المالية الدولية (المناطق الحرة والافشور) والمؤسسات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد لدولي (14).

وحسب البيانات المتوفرة عن الاستثمار واتجاهاته يمكن تصنيف مستويات الادخار والاستثمار لدول المجلس بين عامي 1975-2000 وفقا لفئات تتكون خصائصها حسب القوة والضعف النسبي لجهتي العرض والطلب الى التقسيم الآتي (15):

- مستثمر بامتياز: من خصائص الدولة المستثمره بامتياز ارتفاع معدلات الاستثمار والادخار على حد سواء نتيجة توافر مناخ استثمار مؤات.

- مصدر للموارد: وتكون فيه حالة الدولة التي يرتفع فيها الادخار وتدني الاستثمار.

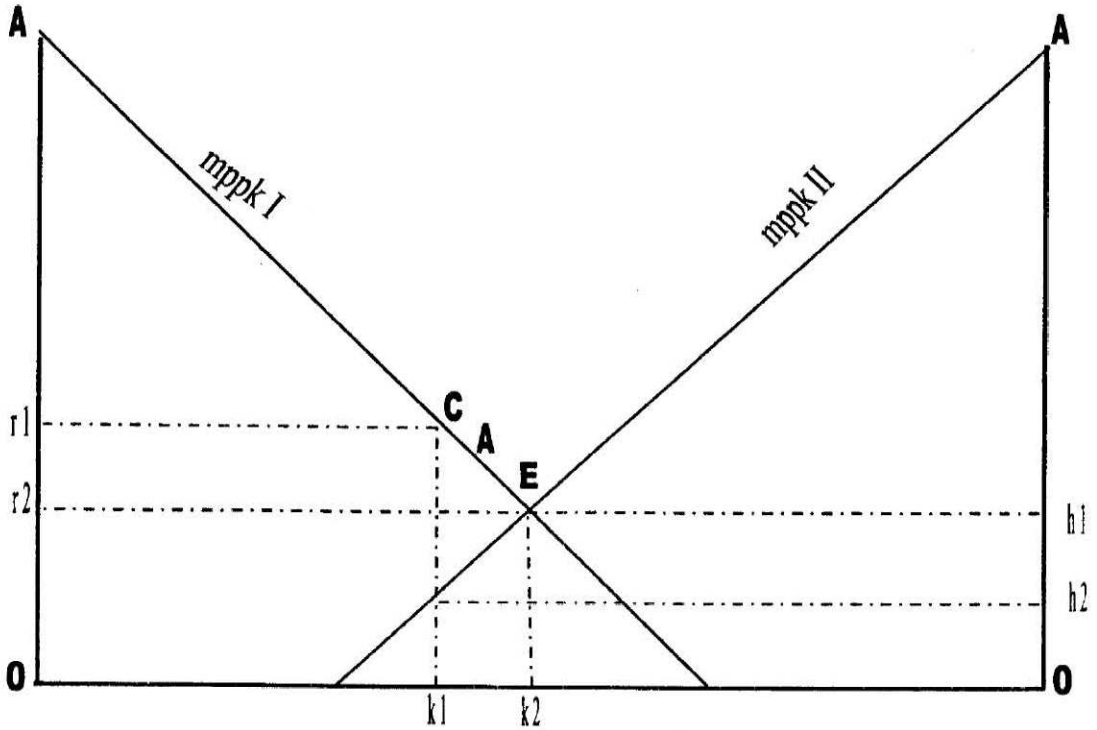
- مستورد للموارد: ومن خصائصها انخفاض معدلات الادخار وارتفاع الاستثمار.

- دائر في حلقة مفرغة: هي الدول التي تتخفف الادخارات والاستثمارات معاً وهي اقل البيئات تشجيعاً لتعبئة الموارد الإنتاجية.

ويمكن تصنيف دول المجلس بأنها دول مصدرة للموارد أي أنها قوية على جهة العرض (الادخار) ولكنها ضعيفة على جهة الطلب (الاستثمار)، لذا يقع اختيار الجهات الاقتصادية الفاعلة على تصدير الموارد الإنتاجية، اذ ان انتقال راس المال العالمية تأثيرات مختلفة على إنتاج الدول ذات العلاقة وعلى الإنتاج العالمي وعلى معدل العائد على راس المال وعلى بعض عوامل الإنتاج الأخرى، ويمكن توضيح كيفية انتقال رؤوس الأموال من دول المجلس الى الاقتصاد العالمي في الشكل رقم (1) حيث يلاحظ ان الطلب على راس المال (mppk1) في الدولة I مرسوم من ناحية الشمال، اما الطلب على راس المال للدولة II فمرسوم من ناحية اليمين والعرض الكلي المتوفر لراس المال في الدولتين موضح بطول المحور الأفقي من 0 إلى 0\* فاذا كانت الأسواق تعمل بشكل تام (Perfectly) فان إنتاجية راس المال (أي العائد على راس المال) يجب ان تكون متساوية في الدولتين، وألا فسوف يكون هناك حافز لانتقال راس المال من استخدام الإنتاجية المنخفض الى المرتفع اذ تحدث هذه الحالة عندما يكون منحني الطلب في الدولتين يتقاطعان عند نقطة (E) وعندما يحدث التوازن E يكون عائد راس المال متساو في الدولتين (or=oh) ويوظف راس مال قدرة ok2 في الدولة I وراس مال ok2 في الدولة II وتكون حالة دول مجلس التعاون الخليجي في الشكل mppk11 اذ تنتقل رؤوس

الأموال عندما يقل العائد على رأس المال في دول المجلس ( $h1$ ) ويرتفع في دولة أخرى إلى ( $r1$ ) وبذلك تنتقل رؤوس الأموال إلى تلك الدولة، وكما يظهر في الشكل الآتي:

الشكل رقم (1) توازن أسواق رأس المال (حالة دولتين)



المصدر: حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 2004، ص 10.

أما أسلوب توظيف استثمارات دول المجلس في الخارج فيمكن تصنيفه على الوجه

التالي:-

**أولاً: الاستثمارات العقارية:** اهتمت حكومات دول المجلس وعدد من أفرادها بالاستثمار العقاري وذلك لسهولة إدارته مقارنة مع الاستثمارات الصناعية والتجارية وإن كان يحتاج إلى حسن تقدير السعر واختيار الأسلوب المناسب في التمويل، فضلاً عن التخوف من تقلبات العملة وغالباً ما يفضل المستثمرون الخليجيون الاستثمار في الفنادق والعمارات، فمثلاً اشترت الكويت عقارات في مدينة بوسطن الأمريكية تبلغ مساحتها 1.5 مليون متر مربع بقيمة 26 مليون دولار، واشترت ناطحة سحاب مانهاتن في باريس بمبلغ 100 مليون دولار مكونة من 37 طابقاً<sup>(16)</sup>.

**ثانياً: المشروعات المشتركة:** كسواء أسهم بعض الشركات الصناعية وهي الصيغة الأخرى لاستثمار الأموال الخليجية اذ تقوم بشراء شركات او مصانع، فقد اشترت الكويت عام 1975 ما يعادل 15% من أسهم شركة ديمر-بنز (مرسيدس) بـ 453 مليون دولار، واشترت ممتلكات سانت مارتنز العقارية البريطانية بقيمة 200 مليون دولار، كذلك اشترت الإمارات 44% من أسهم احد شركات البناء في لندن بمبلغ 360 مليون دولار واشترى رجل أعمال سعودي 7.5% من أسهم شركة أكسيد نتال للبتروكيميائيات بقيمة 9 مليون دولار.

**ثالثاً: الأوراق المالية:** خاصة السندات الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، ويشار الى ان استثمارات دول المجلس في السندات الحكومية الى نهاية عام 1985 قدرت بنحو 55 مليار دولار منها 31 مليار في سندات الخزينة الأمريكية<sup>(17)</sup> ومن الجدير بالذكر ان 85% من إجمالي استثمارات الفوائض النفطية في سوق النقد الأوربي والأسواق المالية للدول الصناعية، بينما لم تتجاوز مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للدول النامية بما فيها دول العسر العربية نسبة 15%<sup>(18)</sup>.

**رابعاً: إقراض المؤسسات المالية الدولية:** كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فقد بلغت استثمارات دول المجلس في صندوق النقد الدولي أكثر من 11 مليار دولار عام 1988.

**خامساً: شراء المصارف وبيوت المال الاستثمارية:** قامت بعض دول المجلس بشراء مصارف وبيوت المال مثل بنك ليوباك UBAK في باريس حيث يساهم به 13 مصرف عربي بنسبة 60% والبنك العربي الأسباني برأسمال 30 مليون دولار منها لشركتين احدها من ليبيا والأخرى كويتية، والمصرف السعودي في باريس برأسمال 25 مليون دولار.

**سادساً: الاستثمارات قصيرة الأجل:** تتراوح مدة هذه الاستثمارات ما بين يومين الى ستة اشهر ورغم ان هذا النوع من الاستثمارات يودي إلى خسائر كبيرة فمردودة يكون ضئيل لأن سعر الفائدة منخفض، فهناك مبالغ طائلة لدول مجلس التعاون في المؤسسات المالية الأوربية فالودائع الكويتية تشكل لوحدها ثلث الاحتياطي النقدي البريطاني، وللسعودية ودائع ضخمة في المصارف الغربية<sup>(19)</sup> وتقوم المملكة باستثمارات قصيرة الأجل عن طريق الوكالة النقدية السعودية فيما لا تتجاوز حصة أسهمها في الاستثمارات الصناعية وسوق الأسهم نسبة 5% وتتركز في مجال التكرير وتوزيع النفط، فضلاً عن استثماراتها العقارية في دول أوروبا الغربية فيما تقتصر استثماراتها في الولايات المتحدة على الودائع المصرفية وسندات الخزينة وتبلغ نسبتها 50% من إجمالي الاستثمارات الخارجية للسعودية.



تعد الكويت من أكثر دول المجلس استثماراً في الخارج حيث تخصص سنوياً 10% من عوائد صادراتها النفطية للاستثمار في الخارج (خلال المدة من 1973-1989) ضمن صندوق الأجيال القادمة في الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا والصين وبلجيكا واليابان وفرنسا وأسبانيا، كما قدر إجمالي الأصول الخارجية لدولة الإمارات بـ100مليار دولار في نهاية عام 1996 موظفة في الدول الأوروبية والولايات المتحدة والدول الآسيوية وعدد من الدول العربية قسمت على انماط منها 40% استثمارات مباشرة في القطاع الصناعي و32% سندات واسهم 24% ودائع مصرفية 4% عقارات وذهب<sup>(20)</sup>.

اما بالنسبة للعوامل التي دفعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى استثمار أموالها في الخارج فهناك مجموعة من العوامل منها:

- 1- ضعف الأسواق المالية الخليجية وعدم التنسيق بينها وغياب الكثير من مؤسساتها وأدواتها.
- 2- عدم وجود مستثمرين على درجة كافية من المعرفة والخبرة مما جعل الشكل الغالب لاستثمار الأموال الخليجية هي الودائع لدى المصارف الأجنبية والشركات الغربية بوصفها طريقاً سهلاً.
- 3- عدم تشجيع الحكومة في دول المجلس المستثمرين على الدخول في مشاريع مشتركة مع دول عربية أخرى.
- 4- هناك عامل مهم جذب الاستثمارات في الدول المتقدمة هو الاستقرار السياسي وحرية تحويل الإرباح والاستقرار الاقتصادي وسهولة إجراء تنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية<sup>(21)</sup>.
- 5- صغر حجم الموارد البشرية في دول المجلس وقلة الطاقة الاستيعابية وضيق أسواقها الداخلية وطبيعتها الصحراوية التي تجعل إقامة المشاريع ذات كلفة عالية فضلاً عن ندرة الموارد الطبيعية الأخرى<sup>(22)</sup>.

## 2- الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي

### أ- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس باكتشاف النفط منذ الثلاثينات من القرن الماضي، حيث بدأت الشركات الأجنبية بالتنقيب عن النفط واستخراجه وتصديره، ومن ثم تطورت هذه العلاقة في السبعينات وأصبحت عقود تسليم المفتاح باليد أي تنفيذ الشركات الأجنبية إنشاء المشروع بجميع تفاصيله وفي كافة القطاعات الخليجية، وفي عقد الثمانينات اهتمت دول المجلس بالاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق هدفها في تنويع قاعدتها الاقتصادية مع

التركيز على الاستثمار غير المرتبط بالملكية ( مشاريع تسليم المفتاح باليد و عقود الإدارة و عقود تسليم المنتجات باليد و عقود المشاركة في الإنتاج و الترخيص و التسويق)، وفي عقد التسعينات برزت الحاجة لهذا النوع من للاستثمار بسبب أهمية رؤوس الأموال لتمويل المشروعات الاستثمارية الكبيرة والرغبة في تطوير قدرتها النفطية من خلال الحصول على التكنولوجيا المتطورة التي تملكها شركات النفط العالمية، ويتركز اغلب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس في قطاعات النفط كصناعة استخراج وتكرير النفط وصناعة البتروكيمياويات والأسمدة والغاز الطبيعي ويمكن توضيح بعض الأمثلة عن طبيعة الاستثمار في دول المجلس من الآتي:

- ففي المملكة العربية السعودية التي تعد أكثر دول المجلس جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية في المشاريع المرتبطة بصناعة البتروكيمياويات والغاز الطبيعي لموجة انتاج الطاقة الكهربائية ومحطات تحلية المياه وزيادة طاقة تكرير مصافي النفط، فقد اعتمدت السعودية لتطوير صناعتها البتروكيمياوية على الشركات الأجنبية، فقد أقامت عام 1976 الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بالتعاون مع شركة أمريكية و يابانية، وفي عام 1984 عقدت اتفاق لمشروع مشترك بين سابك وشركة ايطالية وأخرى فنلندية لتأسيس (شركة البتروكيمياويات السعودية الأوربية).<sup>(23)</sup> كما أقامت شركة تحسين السعودية لإنشاء الأسمدة بطاقة 900 ألف طن/سنة في مدينة ينبع الشمالية هي مشتركة تملك شركة الجعين السعودية 30% من أسهمها وشركة ايكوفيل الكندية 15% من أسهمها وشركة نستى الامريكية 15% من أسهمها و 40% تملكها مؤسسات مالية سعودية خاصة، وشركة تلدين لإنشاء مصنع لإنتاج مادة البولي برويلين بطاقة 250 ألف طن/سنة<sup>(24)</sup>.

- وفي الإمارات أقامت شركة بريطانية بإنشاء مجمع الصلب في منطقة جبل علي وأقامت شركة بريطانية (سمبلتر) بناء مصنع لصهر الألمنيوم، وفي راس الخيمة أقامت شركة (نورسوم) النرويجية بناء مصنع للأسمنت، و أبرمت شركة ابوظبي للبلمرات المحدودة (بروج) وهي شركة مشتركة بين شركة ابوظبي الوطنية للبتترول وشركة بورنس الدنماركية عقداً مع مجموعة بكتل لندي اللانيس الدولية لإنشاء أول مجمع بتروكيمياوي في الإمارات، وقد نجحت مدينة دبي في جذب الشركات الرئيسية المتعددة الجنسيات وبينها مايكروسوفت وهولت-باكرد وماستركارد التي أعلنت انها تخطط لنقل مقرها الرئيس الى دبي إضافة الى إنشاء مصنع للبتروكيمياويات وتنفيذ مشروع الدلفين وثلاث مشاريع لتطوير حقول الغاز الطبيعي<sup>(25)</sup>.

في عمان أقامت شركة البترول البريطانية للبتر وكيمياويات إنشاء مجمع بتر وكيمياويات في صحار تملك هذه الشركة 45% من أسهمه، وهناك استثمار أجنبي بمصنع الغاز الطبيعي المسال ومشروع إنشاء خطوط أنابيب جديدة ومشاريع تتضمن مصنع للبولي اثيلين ومصنع للأسمدة إنشاء مصفاة جديدة ومصنع الألمنيوم. وفي قطر هناك استثمار أجنبي مباشر في شركة قطر للحديد والصلب المحدودة (فاسكو) وهي بالاشتراك مع شركة كويتي ستيل اليابانية لإنتاج 400 ألف طن من القضبان الحديدية في السنة ومشروع قطر للبتر وكيمياويات بالاشتراك مع شركة سي اوف شمسي الفرنسية، فضلا عن تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة الغاز الطبيعي المسال (26).

وتسعى الكويت الى جذب الشركات الاستثمارية في مجال إنتاج واكتشاف النفط لزيادة طاقتها الإنتاجية مع احتمال قيام أربع مشاريع للبتر وكيمياويات، وتعد البحرين اكبر سوق مالية في المنطقة واكثر دول الخليج جذبا للاستثمار الأجنبي غير المباشر ويتركز الاستثمار المباشر في مصفاة لتكرير النفط عن طريق شركة بانكو (27).

ويمكن معرفة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ملاحظة بيانات جدول رقم (2) اذ توضح بيانات الجدول ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة الى دول المجلس من 417.9 مليون دولار في المتوسط السنوي 1982-1990 الى 505.2 مليون دولار في المتوسط السنوي 1991-1995 ثم الى 1517 مليون دولار في عام 2001 ثم الى 1676 مليون دولار في عام 2003، الا انه على الرغم من زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المجلس لم تتجاوز نسبته 1% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على المستوى العالمي خلال المدة 1982-2003 وتراوحت ما بين 0.1% - 0.7% في أحسن الحالات، اذ بلغت 0.2% عام 2003 ذلك الان الارتفاع في إجمالي الاستثمار العالمي كان اكبر من الارتفاع في إجمالي تدفق الاستثمارات الى دول المجلس، اما على مستوى دول المجلس فقد كانت أعلى نسبة للاستثمار الأجنبي المباشر في البحرين بنسبة 30.8% من إجمالي الاستثمار الخليجي وذلك للتسهيلات المالية التي نتيجها البحرين باعتبارها اكبر مؤسسة مالية في المنطقة، تلتها الامارات بنسبة 28.6%، ثم قطر بنسبة 23.8% والسعودية بنسبة 12.4% وعمان 8.2% ثم الكويت بنسبة استثمار سالبة (3.9%) (أي التدفقات الخارجة أعلى من الداخلة) لعام 2003، كما يلاحظ تذبذب نسبة نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المجلس حيث حققت هذه التدفقات معدل نمو بلغ 139% عام 1998 ولكنه انخفض بنسبة نمو سالبة 27% عام 2000 ليعود ويرتفع الى حوالي 52% في عام 2003، ويرجع ذلك الى ان هذه التدفق يعود في

الأساس الى نشاط الخصخصة في دول المجلس والتي تتذبذب من سنة الى أخرى، كما ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المجلس يتركز في عدد من هذه الدول هي السعودية والأمارات والبحرين في الوقت الذي ما زال التدفق الى الكويت وقطر وعمان محدودة من ناحية ومتذبذبة من ناحية أخرى

جدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي للمدة 1982-2003 (مليون دولار)

الدول	1982 1990	1991 1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الأمارات	38.2	158.4	130	100	100	160	(515)	1184	834	480
البحرين	111	123.6	2048	329	181	300	364	81	217	517
السعودية	150	71	(1129)	3044	4289	4800	(1884)	20	(615)	208
عمان	121	94.4	75	53	106	70	16	83	23	138
قطر	(5)	60.6	35	55	70	50	252	296	631	400
الكويت	2.75	(2.8)	347	20	59	72	16	(147)	7	(67)
الإجمالي	417.9	505.2	1506	3601	4805	5452	(1751)	1517	1097	1676
الاستثمار العالمي	180786.8	105430.9	400750	478214.2	749100	78036.3	1387953	817574	678000.8	560000
النسبة من الاستثمار العالمي	0.23	0.47	0.3	0.7	0.6	0.6	(0.1)	0.1	0.01	0.2

المصدر:

- 1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكو العام 2001، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص90.
- 2- المجموعة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص222.
- 3- الاونكتاد unctad 2001، ص195-291.

وتوضح بيانات الجدول السابق ان دول المجلس تعد من اقل دول العالم جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.2% من إجمالي الاستثمارات العالمية، ويعزى تدني تدفقات الاستثمار إلى دول المجلس لعدد من العوامل منها:-

- 1- بقاء الأداء الاقتصادي بشكل عام دون الطموح، فزيادة عدد السكان وارتفاع عدد الداخلين الى سوق العمل واستمرار اعتماد دول المجلس على صادرات النفط الخام تذبذب نموها الاقتصادي تبعاً لهذه الصادرات وسرعة التأثر بتقلبات سوق النفط الدولية، اذ يشير تقرير صندوق النقد الدولي الى ان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية ككل نما

بمعدل سنوي متوسط بلغ 3.2% خلال 1995-2004 وبالمقارنة فقد سجلت الدول النامية في مجملها معدل نمو حقيقي بلغ 6.1% في المتوسط سنويا خلال المدة المذكورة، حيث بلغ هذا المعدل 7% في الدول الآسيوية<sup>(28)</sup>، ويعد تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة (ما بين 5-7%) والمحافظة عليها فترة طويلة نسبيا، وتقليص نسبة العجز الى الناتج المحلي الإجمالي وعدم المغالاة في سعر الصرف العملة المحلية ومدى استقراره، من الأهم مؤشرات نجاح السياسة الاقتصادية ومناخ مناسب لجذب المستثمر الأجنبي<sup>(29)</sup>.

2- صغر حجم أسواق الأوراق المالية الناشئة، فعلى سبيل المثال بلغت رسملة سوق الأوراق المالية في تايوان وماليزيا أكثر من مثلي ونصف رسملة أسواق الأوراق المالية في الدول العربية مجتمعة في عام 1997، كما بلغ حجم التداول في سوق الأوراق المالية في ماليزيا قرابة أربعة أمثال دول المجلس وبلغ حجم التداول في سوق تايوان قرابة عشرين مثل حجم التداول في أسواق الأوراق المالية الخليجية، وبالتالي يؤدي صغر حجم هذه الأسواق و تدني السيولة فيها الى عزوف الكثير من أصحاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة من التوجه إليها، لضعف فرص الاستثمار فيها، إضافة الى ان فرص الدخول والخروج منها تقل مع تدني السيولة فيها، من ناحية أخرى فان نمو حجم التداول من قبل المستثمرين المحليين يعد بحد ذاته عامل جذب لأصحاب محافظ الاستثمارات الأجنبية الخاصة، اذ انه يعكس بالنسبة لهم مدى ثقة المستثمرين المحليين بأسواقهم المالية.

3- ضعف الإطار المؤسسي الذي يدعم حق الملكية وعدم الاستقرار في المناخ السياسي على المستوى الإقليمي.

4- بطى في سياسات الإصلاح المالي والتشريعي والتحول الى الخصخصة بالمقارنة مع الجهود المبذولة في الدول النامية، وفي هذا المجال تقدر إيرادات الخصخصة من العملات الأجنبية في مجمل الدول العربية بحدود 500 مليون دولار للمدة 1988-1995، أي ما يمثل اقل من واحد في المائة من الإيرادات التي حصلت عليها الدول النامية من نتيجة التخصيص خلال هذه المدة<sup>(30)</sup>.

#### ب- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس

بعد ان كانت دول المجلس تعرف في عقد السبعينات والثمانينات بدول مصدرة لراس المال باتت تسعى لجذب التدفقات الاستثمارية إليها، بهدف توسيع فرص الحصول على التقنية المتطورة والمعرفة الإدارية وأساليب التسويق الحديثة القادرة على إيصال المنتجات الخليجية الى الأسواق العالمية، وتوفير جزء من رؤوس الأموال الضرورية للاستثمارات المحلية، أي جعل الاستثمار الأجنبي المباشر احد عوامل التنمية، من خلال الترويج للمشروعات المحلية او



مناطق استثمارية بكاملها<sup>(31)</sup>، ويمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المجلس من خلال النقاط الآتية:-  
**أولاً: ارتفاع تكاليف استثمارات الصناعات وأهمها:**

أ- صناعة الغاز الطبيعي و التي تعد المصدر الرئيسي بعد النفط للدخل القومي لاقتصادات دول المجلس، اذ قدرت رؤوس الأموال التي يتطلبها تمويل مشروعات الغاز الطبيعي المسال في هذه الدول بما يقارب 30-40 مليار دولار في عام 2008، كما ان العمليات اللاحقة و تنوعها تحتاج الى مبالغ كبيرة أخرى، لذا فمن الضروري جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكي يساهم فيها، خاصة وان اغلب مشاريع الغاز في دول المجلس هي مشاريع مشتركة مع شركات أجنبية ويزداد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعة بعد ازدياد الاهتمام العالمي بالغاز الطبيعي كمصدر مهم للطاقة لأسباب بيئية الذي يتطلب من دول المجلس الاستفادة من هذا المورد.

ب-الصناعة النفطية اذ تقدر الاستثمارات النفطية بنحو 237.5 مليار دولار حتى عام 2010 وما نسبته 25% من الاستثمارات العالمية المطلوبة في مجال البحث والتقيب عن النفط التي تقدر بنحو 950 مليار دولار للوصول بمستوى الإنتاج الى نحو 44 مليون برميل يومياً عام 2010<sup>(32)</sup>، كما ان أبار النفط القائمة في دول المجلس تتعرض الى انخفاض في إنتاجيتها وكما يوضح جدول رقم (3) بسبب الإنتاج المستمر مما يتطلب استثمارات لزيادة الطاقة الإنتاجية او على الأقل المحافظة عليها، والتي قدرت تكاليف صيانة الطاقة الإنتاجية المتاحة في دول المجلس بنحو 25.6 مليار دولار للمدة 2000-2008 بواقع 14.6 مليار دولار للسعودية و 4.5 مليار دولار للأمارات و 1.28 مليار دولار لقطر، وكما توضح بيانات جدول رقم (3).

### جدول رقم (3)

#### نسبة انخفاض إنتاجية الآبار وتكاليف صيانة إنتاجية النفط في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	نسبة انخفاض إنتاجية آبار النفط 1975-1998	تكاليف صيانة زيادة الطاقة الإنتاجية (مليار دولار) 2000-2008
السعودية	52%	14.6
الكويت	65%	3.5
الأمارات	25%	4.5
قطر		1.2
البحرين		0.1
عمان		1.7
المجموع		25.6

المصدر:

- 1- بدر الدين فراج، تمويل مشاريع النفط والغاز في الدول العربية، النفط والتعاون العربي، العدد 1998، ص 85، ص 27.
- 2- جان فرنسو، باتورما 2000، النفط والتعاون العربي، العدد 93، 2000، ص 27.



ولا تستطيع دول المجلس توفير هذه الاستثمارات بمفردها اعتمادا على امكاناتها الذاتية بعد تذبذب أسعار النفط خاصة اذا ما أضفنا الى ذلك متطلبات التمويل الكبيرة التي تتطلبها صيانة مرافق البنية الأساسية وتوسيعها، لذا تم طرح العديد من المشاريع النفطية إمام شركات النفط العالمية بهدف زيادة القدرة الإنتاجية المتاحة.

ت-ج- تعد صناعة البتروكيمياوية من الصناعات المهمة التي تسعى دول المجلس لتطويرها لتكون قاعدة للصناعات التصديرية، إلا ان هذه الصناعة تتطلب استثمارات ضخمة بلغت عام 1995 حوالي 19 مليار دولار، ووصلت الى 30 مليار دولار عام 2000 ويتوقع ان ترتفع عن هذا المبلغ في المستقبل بسبب ضخامة الاستثمارات المطلوبة (33).

### ثانياً: الحاجة لتطوير التكنولوجيا

نظراً للتطورات العلمية والتقنية الراهنة التي جعلت منشآت الصناعة النفطية القائمة حالياً متخلفة تقنياً، ومما يتطلب عمليات إعادة تجهيز وتوسيع وتحديث مصافي جديدة وبالتالي دفعت الحاجة للحصول على التكنولوجيا الحديثة لدفع كفاءة الصناعة المحلية وتطوير عمليات البحث والتطوير المحلية للاستفادة من مهاراتها المتقدمة والرغبة في زيادة المنتجات الوطنية للمنافسة في الأسواق العالمية، مما تطلب الدعوة الى الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط للحصول على التمويل اللازم إنما لإقامة روابط أوثق مع الاقتصاد العالمي لمواكبة التطورات السريعة التي تشهدها الصناعة النفطية والوصول بها الى أعلى المستويات من حيث المواصفات البيئية والمتطلبات الفنية سعياً منها للاستفادة قدر الامكان من المصادر النفطية والغازية المتوفرة بالمنطقة لمقابلة احتياجات السوق المحلية والأسواق العالمية من كافة المنتجات النفطية والبتروكيمياوية (34).

### ج- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول مجلس التعاون الخليجي

تتمتع دول المجلس بميزات عديدة يمكن من خلالها ان تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه المميزات هي:

1- وجود بنى تحتية متطورة في دول المجلس وهذا يعد مؤشر مهم في التطور الاقتصادي للبلد، اذ أصبحت البنية التحتية المتطورة والكفاءة احد ابرز العوامل في نجاح خطط التنمية الاقتصادية، ويقدر ان كل زيادة نسبتها 1% في عناصر البنية التحتية تؤدي الى تحقيق نسبة زيادة مماثلة في الناتج المحلي الإجمالي، وهناك من يعد وجود بنية تحتية متطورة سيكون ميدان أساسي في التنافس الدولي على الفوز بأكثر حصة من الاستثمار الأجنبي الخاص لاسيما بعد التطورات الناجمة عن برامج الإصلاح الاقتصادي التي سوف تؤدي في حالات كثيرة الى تضيق الفوارق في القدرات التنافسية للدول (35).

- 2- وجود نظام مالي متطور نسبياً واستقرار سعر الصرف وسعر الفائدة ومعدل تضخم منخفض وحرية التحول مع إصلاحات هيكلية شملت تحرير عدد من القطاعات منها الاستثمار والتجارة وانتعاش أسواق الأوراق المالية ونجاحه في الإقبال المتزايد من جانب المستثمرين على الاكتتاب في أسهم الشركات الجديدة مع توفير مناطق حرة تجارية وصناعية وخدمية وعلاقات اقتصادية وسياسية متطورة مع معظم دول العالم.
- 3- تتميز دول المجلس بامتلاكها ثروة نفطية وغازية كبيرة تزود بها المشروعات الإنتاجية كمدخلات وطاقة بأسعار نقل كثيراً عن مثيلاتها في الدول الأخرى إذ تشير بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 الى ان احتياطي دول المجلس من الغاز الطبيعي بلغ 40871 مليار متر مكعب في السنة أي بنسبة 23.7% من مجموع الاحتياطي العالمي، وبلغ احتياطها من النفط الخام 479.7 مليار برميل أي ما نسبته 43.3% من إجمالي الاحتياطي العالمي.
- 4- نفذت دول المجلس الإصلاحات الاقتصادية ببرامج محدودة ومرحليه وكان تنفيذ هذه الإصلاحات بناءً على معطيات اقتصادية محلية ودون الرجوع الى صندوق النقد الدولي او البنك الدولي، وإصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(36)</sup>.
- 5- وجود فرص استثمارية كبيرة في دول المجلس في قطاعات عديدة منها السياحة الموسمية والصناعات الغذائية والأثاث والملابس والبتروكيماويات والاسمنت والغاز الطبيعي والصناعات النفطية والاتصالات والاستثمار في المناطق الحرة<sup>(37)</sup>.
- 6- اتبعت دول المجلس العديد من الإجراءات لتحسين مناخ الاستثمار لان قرار المستثمر الأجنبي يتوقف على ما توفره الدولة من فرص استثمارية جيدة لتحقيق عائداً مجزياً يفوق ما قد تحققه الفرص البديلة في دولة أخرى او اسواق المال العالمية<sup>(38)</sup> وذلك من خلال وضع التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار من خلال تعديل التشريعات القديمة لتتماشى مع المبادئ الدولية واستحداث تشريعات جديدة، فقد تم إنشاء مؤسسات خاصة بتشجيع الاستثمار تعمل على الترويج له والتيسير على المستثمر من خلال قصر تعامله الإداري على جهة واحدة بالإضافة الى ما اتسمت به هذه التشريعات من تيسير وتسهيل في مجال التراخيص والإجراءات الإدارية الأخرى، والحرص على تناسب المزايا والحوافز التي تمنحها للمستثمر الأجنبي كحرية تحويل راس المال والأرباح الى الخارج، ومن جهة أخرى فقد أعطت هذه التشريعات اهتماماً خاصاً لمسألتي عدم التمييز بين المستثمرين بسبب جنسياتهم ويتمتع راس المال الأجنبي بالميزات التي يتمتع بها المال الوطني، والحرص على

استقرار التشريعات الاستثمارية بحيث لا تفقد مركزها القانوني لأي تغير طارى ولأي سبب من الأسباب، فضلا عن الاستفادة من مميزات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتي وفرت ضمانات مناسبة للاستثمار، اذ نصت على عدم جواز المساس بالحقوق الجوهرية للمستثمرين، الا من خلال إجراءات قانونية محددة ومقابل تعويضات عادلة وفض اية منازعات قد تنشأ بين المستثمر والدول المضيفة للاستثمار، كذلك الإعفاء الضريبي لمدة تتراوح بين 5-10 سنوات بشرط ان لا تقل نسبة راس المال الوطني عن 25% من إجمالي تمويل المشروع بالنسبة للسعودية و 51% لبقية دول المجلس، في حين حددت هذه النسبة ب 10% في الولايات المتحدة الأمريكية و 25% في ألمانيا وتزداد هذه النسبة في اليابان في حالة المشاريع المشتركة التي تصل فيها نسبة ملكية المشروع الى 50%<sup>(39)</sup>، فضلاً عن تسهيلات في ما يتعلق بشروط العمالة بالمشاريع الممولة من الاستثمار الأجنبي المباشر اذ تسمح دول المجلس بنسبة كبيرة من العمال الأجانب، ففي البحرين يشترط ان يكون 25% من العاملين على الأقل بحرينيين وفي عمان تتراوح النسبة بين 15-35 % في حين تزيد هذه النسبة على 65% في الأردن<sup>(40)</sup>، وتواصل الإمارات بذل الجهود لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الى مدينة دبي بافتتاح مدينة دبي للانترنت لكي تصبح المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات في الشروط المتساهلة ومنها جعل عقود إيجار الأراضي المعروضة لاجتذاب الاستثمار قابلة للتجديد وكما نفذت حكومة دبي بشدة القوانين الخاصة بالملكية الفكرية<sup>(41)</sup>، وفي الكويت تم تشكيل مكتب راس المال الأجنبي التابع لوزارة التجارة والصناعة، الذي أصدرت قانون المستثمر الأجنبي الذي يشمل العديد من التسهيلات والإعفاءات وأهمها حق تأسيس شركات كويتية تبلغ حصة الأجانب فيها 100% من راس المال وباستثناء النفط والغاز فان معظم القطاعات متاحة إمام المستثمرين للأجانب وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى كأكثر دولة عربية آمنة للاستثمار في استطلاع أجرته مجلة الفاينانشال تايمز، تلتها كل من قطر والأمارات<sup>(42)</sup>.

### د الاستثمار الخليجي العربي البيني

يتطلب تطور مفهوم الاستثمار على المستوى الدولي بذل مزيد من الجهود لتطوير الاستثمار الخليجي البيني بين دول مجلس التعاون الخليجي من جهة و الدول العربية من جهة أخرى، الا ان ورغم وجود العديد من الاتفاقيات التي تنظم انسياب رؤوس الأموال بين الأقطار العربية والتعاون في مجال الاستثمار والتجارة فان هذه الاتفاقيات لم تأت بشمارها المرجوة نظراً لغلبة العوامل السياسية التي تتحكم في اتجاهات وانسياب الأموال بين الدول العربية، ورغبة دول

المجلس في استثمار أموالها في أنشطة ذات مردود سريع ومرتفع بجانب تفضيل عنصر السيولة وعدم تطور مؤسسات الوساطة المالية بالدرجة اللازمة لاستيعاب هذه الأموال وتحقيق الأمان لها مما جعلها تتجه الى الأسواق المالية في الدول المتقدمة<sup>(43)</sup>.

وبالنظر لأهمية الاستثمار العربي البيني باعتباره ركيزة أساسية في التعاون الاقتصادي ومحور محرك للتجارة والتنمية والتكامل الاقتصادي، فتوجه الاستثمار العربي البيني نحو القطاعات الإنتاجية كالقطاع الصناعي و الزراعة يدفع نحو تفعيل التنمية الاقتصادية، وقد نشأت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار الاتفاقيات الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربي، وأقامت بعض المحاولات القطرية لتحرير الأنظمة الاستثمارية وطرح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع بطاقة المستثمر العربي التي تسمح للمستثمر العربي بالتنقل بين الدول العربية دون جواز سفر<sup>(44)</sup> إلا ان هذا لم يكن كافياً لتفعيل دور المحور الاستثماري العربي الذي لم يستطع حتى الان اجتذاب رؤوس الأموال العربية بدلا من انسيابها الى الخارج.

ان الاستثمار العربي البيني لا يزال منخفض فرغم ارتفاع تدفقات هذه الاستثمارات من نحو 1.43 مليار دولار عام 1995 الى 3.7 مليار دولار عام 2003 الا انها لا تشكل سوى 0.5% من إجمالي الناتج للدول العربية مجتمعة<sup>(45)</sup>، وقدرت رؤوس الأموال العربية الخاصة التي تراكمت من بلد عربي لآخر خلال عقد السبعينات بحوالي 6.24 مليار دولار وهي أعلى حصة حققها الاستثمار العربي البيني، ثم تراجعت الى 2.81 مليار دولار خلال عقد الثمانينات، وبلغت حوالي 4.61 مليار دولار خلال المدة 1990-1995، انخفضت في عام 1996 الى 2.09 مليار دولار ثم الى 1.58 مليار دولار عام 1997 ووصلت الى 2.24 مليار دولار عام 1998، أي بلغت قيمة الاستثمارات العربية البينية للمدة 1985-2002 حوالي 20.1 مليار دولار وما يعادل 1.1 مليار دولار سنوياً، ارتفع الى 3.7 مليار دولار عام 2003 أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المعدل السنوي لتدفق الاستثمارات البينية العربية في المدة الماضية، ولأن شكل هذه الاستثمارات أكثر من 2.8% من الاستثمارات المهاجرة الى الخارج<sup>(46)</sup>، ويوضح جدول رقم (4) حجم الاستثمار العربي البيني في عام 2003.

جدول رقم (4)

نصيب الدول العربية المصدرة والمضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2003 (مليار دولار)

الجموع	اليمن	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	سوريا	السودان	الجزائر	تونس	الأردن	قطر	السعودية	البحرين	الإمارات	
849.7	2.5	400	36.7		170		48	2.8			10	173	6.7		الإمارات
41.3			18.6					22.7							البحرين
1357.1	116.3	272.1	7.7		595	18.9	122	0.8	0.3	7.8			53	210.9	السعودية
37.4			0.07											37.3	عمان
60															قطر
651.1			12.1		60	5.2			35.4				171.4	402	كويت
397.8	0.2		14.2		25		140	13.2	0.2			215	15		الأردن
8.2								8.2							تونس
0.6									0.6						جزائر
															سودان
14.9	2.5		8.2					4.2							سوريا
4	0.8		0.2			2.9			0.1						عراق
130.8	3.9		5.5			14.7	15	1.6				90.1			لبنان
36.8			0.1					2.6	1.1						ليبيا
126	0.2			0.1			33	8.6				84.1			مصر
1.7							33		1.7						مغرب
12.3			6.8					0.9		4.6					سطين
3729.7	126.4	672.1	110.2	0.1	850	41.7	391	65.6	39.4	12.4	10	562.2	198.4	650.2	الجموع

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا 2004،، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 47.



ويظهر من خلال بيانات الجدول السابق، ان اكبر حصة استثمار لدول المجلس كانت في الإمارات اذ حصلت على 650.2 مليون دولار أي 17.5% من مجموع الاستثمارات العربية، تلتها السعودية بواقع 562.2 مليون دولار، ثم البحرين بـ 198.4 مليون دولار، ثم قطر اذ استقطبت 10 مليون دولار من الاستثمارات العربية وبلغ نسبة هذه الدول من إجمالي الاستثمارات البينية 38%. أما من حيث تصدير للاستثمارات العربية البينية فتصدر السعودية الدول العربية باستثمارات قيمتها 1357.1 مليون دولار أي ما نسبته 36.4% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية توزعت على إحدى عشر دولة عربية كان للبنان الحصة الأكبر فيها (43.8%)، وجاءت بعدها الإمارات باستثمارات بلغت حوالي 849.7 مليون دولار (22.8% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية)، ثم جاءت الكويت بعدها باستثمارات بلغت قيمتها 651.1 مليار دولار أي ما نسبته 17.5% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، وبلغت قيمة الاستثمارات العربية البينية المصدرة من قبل هذه الدول الثلاث حوالي 2.9 مليار دولار أي حالي 76.6% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية لعام 2003، وتعد مصر و تونس والمغرب ولبنان أكثر الدول العربية جذبا للمستثمرين الخليجيين، وتتركز اغلب الاستثمارات الخليجية في قطاعات الخدمات بنسبة 52% والصناعة بنسبة 24% والقطاع الزراعي بنسبة 10% والباقي في قطاعات أخرى (47).

ويرجع سبب انخفاض الاستثمار العربي البيني بين دول الخليج وبقية الدول العربية إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- رغم تمتع دول المجلس بهياكل أساسية جيدة إلا انه الكثير من الدول العربية تعاني من نقص وتخلف الهياكل والبنى الأساسية من خدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية و الموانئ والمطارات والطاقة والمياه وغيرها، اذ ان توفر هذه المتطلبات يساعد المستثمر على إقامة مشروعات على أسس ومرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة وزيادة إمكانية نجاح المشاريع واستمرارها.

2- محدودية السوق المحلية الناتجة عن انخفاض مستوى الدخل الفردي او قلة عدد السكان أو كليهما مما يؤدي الى ضيق نطاق الطاقة الاستيعابية للسوق ومن ثم معاناة المستثمر من مصاعب ومشاكل تسويق منتجات مشروعة وتأثرات ذلك على عائد الدخول في مشاريع جديدة

3- ضعف أسواق المال في اغلب الدول العربية وعدم تكامل الأسواق المالية العربية القائمة، وتأتي أهمية مثل هذه الأسواق في كونها تؤدي وظيفة التوسط المالي في الأجلين المتوسط



والطويل بين السيولة النقدية والاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الاستثمارية أي بين عرض النقود والطلب الجاري عليها، وقد بدأ عدد من الدول العربية في السنوات الأخيرة في تطوير وتنظيم أسواق الأوراق المالية فيها وخاصة في مصر وتونس والمغرب والكويت والبحرين ولبنان وعمان<sup>(48)</sup>.

4- تشابه الطبيعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي فهي تصدر نפט وصناعات نفطية كالبتروكيمياويات وأسمدة وحديد وصلب في حين تفتقر الى مقومات عديدة وهذا ما يقلل من الاستثمار المشترك بين دول المجلس بالذات.

5- فضلا عن المعوقات القانونية التي تتعلق بتشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية وعدم استقرارها ووضوحها وعدم التزام حكومة الدولة المضيفة بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمرين، وتنص عليه بعض القوانين صراحة من قصر بعض أوجه الاستثمارات على مواطني الدولة المضيفة دون غيرهم من المستثمرين الوافدين، وما تفرضه بعض القوانين من قيود تشترط حد أدنى للمشاركة الوطنية بنسبة 51 % في كثير من المشروعات الاستثمارية وان كانت هذه النسبة تختلف من قطر لآخر ومن قطاع لآخر، الا ان كثير من المستثمرين يعتبرون مثل هذه القيود من معوقات الاستثمار فضلا عن القوانين التي تتعلق بتملك الأراضي والعقارات<sup>(49)</sup>.

6- الصعوبات الاقتصادية والمتمثلة في عجز إمكانيات التمويل المتاحة في بعض الدول العربية عن مقابلة الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية مما يحد من إمكانيات هذه المشروعات في تمويل عملياتها او يدفعها الى الاقتراض من المؤسسات المالية التجارية بمعدلات فائدة عالية، فضلا عن تراجع الأنفاق العام في عدد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بشكل خاص، وما نتج عنه من تخفيض للأنفاق الجاري والاستثماري وتأجيل تنفيذ معظم المشروعات الجديدة وما نتج عن ذلك أيضا من بطئ حركة النشاط الاقتصادي وتأثيراته السلبية على حركة الاستثمارات<sup>(50)</sup>.

7- عدم توفر شروط الاستثمار الكفوة والفعالة ومن أهمها: دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وتوفير العوامل المكملة لرأس المال، كالخبرات والمهارات ورأس المال الاجتماعي، ووضع برامج إنمائية متكاملة بمشاريع محددة ومدروسة بعناية على صعيد الوطن العربي، وخلق المؤسسات المالية والقطرية القادرة على تعبئة المدخرات المحلية وجذب الاستثمارات العربية الخارجية وتوظيفها في استثمارات محلية، وعدم وجود فهم لمعايير الاستثمار،

وندره التحليلات والمعلومات الجاهزة حول الاستثمار، وفي بعض الحالات استعمال البيانات غير الدقيقة في تقارير الشركات<sup>(51)</sup>.

8- ان الغالبية العظمى من الفوائض المالية العربية سواء كانت رسمية او خاصة لا تتجه نحو أسواق المال العربية، وإنما نحو الودائع المصرفية في المصارف الدولية على وجه الخصوص، والأجل قصيرة نسبياً، مما يصعب معه تحويلها عربياً الى قروض طويلة الأجل، ويبعدها عن الاستثمار في أدوات طويلة الأجل في الأسواق المالية العربية ذاتها، وهو امر لا يساعد على تكامل تلك الأسواق<sup>(52)</sup>، كذلك طبيعة العلاقات الاقتصادية السائدة بين الأقطار العربية حيث لا تزيد التجارة البينية العربية على 8.3% من مجموع تجارتها الخارجية خلال المدة 1998-2003، فضلا عن ضعف السياسات العربية الهادفة الى التكامل في جوانبها التجارية والمالية<sup>(53)</sup>.

### ثالثاً: الاستثمارات ودمج الاقتصاد الخليجي في الاقتصاد العالمي

يعد الانكشاف المالي والاستثماري من أهم التحديات التي تواجه الأمن الاقتصادي الخليجي خلال القرن الحادي والعشرين، اذ تعد عملية التدويل المالي (العولمة المالية) بمثابة الآلية الأساسية التي يتم بواسطتها نزوح جانب مهم من المدخرات العربية (الفائض) لكي تصب في الخارج بعيداً عن قنوات الاستثمار المحلية، اذ تم تدويل المدخرات العربية الخليجية ودمجها براس المال العالمي ضمن عملية تهدف الى إفراغ دول المجلس من جانب مهم من مدخراتها وأضعاف أسس تمويل التنمية، وبالتالي إخضاع اقتصاد دول المجلس في جانبها المالي والاستثماري والمصرفي لضغوط وتحديات خارجية تتمثل في تمكن الدول الرأسمالية والمؤسسات الدولية من الاحتفاظ ببعض الأموال الخليجية المتراكمة ضمن حركة النظام النقدي الدولي وفي شبكة مؤسساتها المالية والنقدية<sup>(54)</sup>، وان بقاء هذه الأموال يعني استمرار وتعميق مظاهر التبعية بدلاً من العمل على التخلص منها، وبالتالي زيادة حالة الانكشاف المالي بفعل العولمة، ويرجع السبب الرئيسي للتدويل المالي لدول المجلس الى انها لم تتمكن من ان تلعب دور مصرف عالمي نتيجة طبيعة هيكلها الاقتصادية غير المتطورة، وكان من ابرز أنماط الاستثمار الخليجي هو توسيع المصارف الخليجية في إنشاء فروع لها في الخارج والتضامن مع المصارف الغربية العملاقة في إنشاء معارض قابضة ومشروعات مصرفية مشتركة، ولذلك أصبح القطاع المصرفي الخليجي أداة أساسية في عملية تدويل الاقتصاديات الخليجية، وحتى الان لا تمتلك هذه الدول عملات قابلة للتحويل ولا مؤسسات مصرفية ذات خبرة بأعمال التمويل الدولية، وهذا العجز في الهياكل المالي يحدد ويفسر بالدرجة الأولى عقلية الاستثمار في دول

المجلس، فهي اتبعت سياسة تفضل (السيولة) الخارجية في استثمار فوائضها المالية ولم تكن مثل بريطانيا قبل عام 1914 ولا مثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام 1945 إذ لم تحاول القيام بدور المصرف العالمي مستندة على مركز احتياطياتها بل قامت بإيداع جزء كبير من الفوائض المالية في المصارف الغربية والتي أدت الى زيادة قدرة تلك المصارف على الإقراض والتي ولدت اكبر موجة إقراض في التاريخ عن طريق قيامها بدور الوسيط في عملية إقراض المال العربي، وهذا يعكس قصور في الهيكل المالي الخليجي عن القيام بدور تمويل التنمية والسماح للمصارف الغربية كمجموعة من تقليل المخاطر في التدوير البترو-دولار مما عمل على زيادة ارتباط تمويل التنمية ارتباطا أساسيا بالنظام الاقتصادي و النقدي العالمي والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف التجارية الدولية التي لعبت دورا أساسيا في عملية إقراض الدول النامية، وتفاقم مشكلة المديونية واللجوء مرة أخرى الى المنظمات الدولية لإنقاذها من خطر ضياع أموالها المقترضة وبالتالي ارتبطت استثمارات دول المجلس بالتمويل الدولي<sup>(55)</sup>. ومن الأمثلة على هذه الحالة ان المجموعة الأوروبية كانت قد حصلت على قرض من دول المجلس بقيمة 2 مليار دولار وبعد ان أخذت بريطانيا حصتها من القرض قامت بإقراض السودان بمبلغ 10 ملايين دولار وبفوائد عالية وشروط صعبة، كذلك فعلت اليابان حيث اقترضت مليار دولار من السعودية ومن ثم أقرضت مصر مبلغ 100 مليون من اصل القرض بفائدة عالية<sup>(56)</sup>، اما الاستثمارات الخاصة بإقراض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ساعدت هذه المؤسسات في فرض النمط الرأسمالي ودمج دول وقطاعات من العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي، فالسياسات التي يفرضها البنك والصندوق الدولي تفرض مسبقا تنظماً اقتصادياً<sup>(57)</sup>، كما لا يخفى الدور الذي لعبته سياسة صندوق النقد الدولي في تهريب الأموال العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص من خلال الترويج لسياسة إلغاء نظام الرقابة على الصرف والتخفيف منه الى ابعد مدى ومع نمط حرية التجارة وإلغاء القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية قصيرة ومتوسط المدى ومع استمرار التدهور في سعر الصرف للعملة المحلية من جراء سياسة التخفيف وتشجيع القطاع الخاص وإعطاء نصائح بان أفضل وسيلة لاستثمار المال الخليجي هو توظيفها في المؤسسات الدولية وفي ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار ومحدودية الطاقة الاستيعابية وتقليل فرص الاستثمار غالبا ما يفضل الأثرياء في الدولة الذين تتزايد ثروتهم باستمرار توظيف أموالهم في الخارج واستثمارها باسمهم في الدول الرأسمالية الصناعية مستغلين جسر الانفتاح والليبرالية المفرطة التي توفرها سياسات الصندوق ويذهب جزء كبير من هذه الأموال الى الإيداع في المصارف

الأجنبية في الخارج ثم إعادة إقراضها للدول النامية مرة أخرى أي القيام بدور الوسيط، وقد فسّر خبراء صندوق النقد الدولي ظاهرة تسرب الأموال نحو الخارج إلى أخطاء السياسة الاقتصادية الداخلية مثل المغالاة في سعر الصرف والضرائب المرتفعة وعليه أوصى بتخفيض الضرائب المفروضة على الدخول ورؤوس الأموال وان تلغى نظم الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية<sup>(58)</sup>. ومن جانب آخر ساعد توظيف الاستثمارات الخليجية في الدول الرأسمالية على إتاحة الفرصة لتلك الدول لامتناس معظم الفوائض المالية النفطية واستخدامها من أجل تعويض العجز في موازينها التجارية الأمر الذي أنتج عنه تخفيض عبء التمويل في تركيب الموازين الاقتصادية في دولها<sup>(59)</sup> كما تمكنها من امتلاك سلاح يمكن استخدامه في وجه دول المجلس صاحبة الاستثمارات وأضعاف بدرجة خطيرة قدرتها على اخذ زمام المبادرة في اية مواجهة ومفاوضات بين الطرفين لان الحرص على هذه الاستثمارات سيدفعها الى عدم الدخول في مواجهة اقتصادية او سياسية، وتزداد خطورة هذا الأمر بعد اتهام الكثير من الاستثمارات العربية بتمويل الإرهاب بعد أحداث 11 ايلول 2001 وإمكانية تعرض هذه الأموال إلى التجميد وهو منع (إلغاء) مؤقت الملكية للتصرف بهذه الأموال لفترة قد تطول او تقصر تبعاً للهدف او الجهة التي اتخذت القرار والشواهد التاريخية كثيرة في هذا الجانب فقد قامت بريطانيا وفرنسا بتجميد الأرصدة المصرية بعد تأميم قناة السويس عام 1956، والأرصدة الإيرانية في عام 1952 بعد إعلان الدكتور محمد مصدقي تأميم شركات النفط الإيرانية ولم يفرج عنها الا بعد التأكد من إخفاق عملية التأميم، كما حصلت في إيران بعد رحيل الشاه<sup>(60)</sup>، ومع ليبيا بعد الخلاف السياسي بينها وبين أمريكا، وتجميد الأرصدة العراقية والكويتية بعد احتلال العراق الكويت، وربما ينتهي الأمر الى المصادرة هو تأميم هذه الأموال بشكل كلي، عند ما تستعصي الحلول التي تتفق مع مصالح الاقتصاد الرأسمالي او عندما ترى الدول المضيفة ان الحل الحاسم لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية هو مصادرة الأموال، فضلا عن خطر الفساد الذي يضرب كبرى الشركات العالمية، اما الاحتكام الى المؤسسات الدولية (محكمة العدل الدولية، مجلس الأمن، هيئة الأمم المتحدة) فهي مؤسسات شكلية وقراراتها غير ملزمة في اغلب الأحيان.

اما بالنسبة للعائد الحقيقي الذي حققته هذه الاستثمارات المالية في أسواق النقد الغربية وخاصة الأمريكية وسوق الدولارات الأوروبية وفي السندات الأمريكية بأنواعها المختلفة كان مساويا للصفر او سالبة في بعض السنوات، اذ تعرضت هذه الاستثمارات الى تدهور مستمر في قيمتها الحقيقية والقوة الشرائية للودائع والسندات نتيجة التضخم وتغير سعر الصرف العملات التي تستند عليها الاستثمارات وخاصة الدولار لان نسبة 75% منها مستثمرة بالدولار<sup>(61)</sup>،

ورغم لجوء بعض دول المجلس في السنوات الأخيرة الى تنويع ما تملكه في الحافظة المالية للعملات الأخرى، الا انه لا تزال الأرصدة الدولارية كبيرة، بالتالي فان كل تخفيض في الدولار يوازيه مباشرة خفض في القيمة الحقيقية لتلك الاستثمارات الدولارية، لقد قدرت الخسائر السنوية خلال المدة (1980-1989) بأكثر من 20 مليار دولار<sup>(62)</sup>، وتشير تقديرات أخرى الى انها تفقد سنويا ما قيمته 15 مليار دولار من قيمتها الحقيقية، فضلا عن خسائرها بسبب أزمات أسواق المال والتي قدرت خسائر الكويت وحدها اثر انهيار الأسهم العالمية (الانهيار المفاجيء في بورصة نيويورك ولندن وطوكيو) في تشرين الأول عام 1987 بحدود 5 مليار دولار، اما مجموع خسائر دول المجلس مجتمعة قدرت بحدود 25 مليار دولار، فضلا عن الخسائر الكبيرة اثر إفلاس مصرف الاعتماد والتجارة عام 1991<sup>(63)</sup>، وتشير تقديرات مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية الى ان إجمالي الخسائر التي تعرضت لها الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة وأوربا تزيد عن 50 مليار دولار حتى عام 2002، وبالتالي فان أسعار الفائدة المدفوعة لقاء توظيف هذه الأموال في الخارج والأرباح الناتجة عن عملية المضاربة لا تكفي لحفظ قيمة هذه الأموال، اما الاستثمارات الخارجية لدول المجلس طويلة الأجل كالاستثمارات في العقارات والمشاركة في ملكية بعض الشركات الصناعية والمالية والتجارية فان معدلات العائد منها لم تكن أحسن حالاً من الاستثمارات المالية فلم يزد العائد عن سعر الفائدة الاسمي<sup>(64)</sup> فضلا عن العراقيل التي تضعها الدول الصناعية أمام استثمار الأموال العربية في شراء أسهم الشركات الصناعية وعلى سبيل المثال الضجة التي أثارت في ألمانيا حول شراء إحدى دول الخليج اقل من 20% من أسهم شركة مر سيدس وما أثار في الولايات المتحدة بشأن الاستثمارات العربية هناك وخاصة شراء بعض أسهم شركات جنرال موتور و جنرال اليكتريك<sup>(65)</sup>.

كما ان هذه الاستثمارات دخلت في دورة راس المال العالمية وعززت السمة الربعية بالاقتصاد، فضلا عن السمة الخدمية، كما ساهمت ببلورت شريحة اجتماعية من المضاربين والمستثمرين الذين يشكلون مع البرجوازية التجارية اشد الشرائح الاجتماعية ارتباطا بالسوق الرأسمالية العالمية وهناك خسائر غير مباشرة هي تكلفة الفرصة الضائعة<sup>(66)</sup> لان اغلب موارد دول المجلس المالية هي دخول رأسمالية متأتية من بيع موجودات ناضبة (النفط) يتعين إعادة استثماره في موجودات رأسمالية إنتاجية، ومما يزيد من خطورة التحديات التي ستواجه الاستثمارات الخليجية في القرن الحادي والعشرين هو دخول اقتصاديات المجلس مرحلة العسر المالي بعد ان ذهب عصر الفوائض البترودولارية.



اما الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي فلا تزال نسبته قليلة ولم تتعدى 1% طلية العشرين سنة الماضية فلقد بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المجلس 1676 مليون دولار أي ما نسبته 0.2% من إجمالي الاستثمار العالمي (جدول رقم 2) رغم انخفاض إجمالي الاستثمار العالمي من 780.3 مليار دولار عام 1999 الى 560 مليار دولار عام 2003، وبالتالي فان نصيب هذه الدول لا يزال متواضع جدا ويعد اقل دول العالم جذبا للاستثمار الأجنبي فالأرقام المتوفرة تشير الى ان نصيب دول المجلس لم يتعد 0.9% من الدول النامية كمجموعة لنفس العام التي كانت حصتها 172 مليار دولار أي ما نسبته 30% من إجمالي الاستثمار العالمي، ولغرض التوضيح و المقارنة الدولية بين نصيب دول المجلس و بعض الدول الأخرى فقد كانت نسبة الاستثمار الأجنبي الداخل الى هونك كونك 2.8% من إجمالي الاستثمار العالمي و 2.6% في البرازيل و 2.7% في الأرجنتين و 4.5% في أسبانيا لعام 2003، كما ان نصيب الدول العربية ككل و البالغ عددها 22 دولة لم يزد عن حوالي 16% من نصيب الصين،<sup>(67)</sup> وبالتالي تعد استفادة دول المجلس من التطورات الدولية المتسارعة، على الساحة الدولية قليلة في ظل العولمة و التحرير الاقتصادي و انسياب رؤوس الأموال و تعزيز قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في الأسواق العالمية و تطوير مهارات القوى العاملة المحلية و المساهمة في تمويل جزء من المشاريع عن طريق المعاملات المالية بين دول المجلس و الدول المتقدمة دون ان تتحمل دول المجلس أعباء المديونية، و يعد هذا دافعا رئيسا من بين الدوافع الأخرى التي تدفع العديد من الدول على إصدار القوانين و التشريعات الجاذبة لاستثمار الأجنبي المباشر، و يمكن قياس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لاقتصاد دول المجلس بنسبة حجم هذا الاستثمار الى الناتج المحلي الإجمالي و الى إجمالي تكون راس المال الثابت و مقارنة دول المجلس مع بقية دول العالم، اذ يلاحظ ان كل دول المجلس باستثناء البحرين (يرجع ارتفاع أهمية البحرين الى نسبة أهمية القطاع المصرفي و تكامله مع الاقتصاد العالمي) التي ترتفع نسبة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط في الدول النامية نقل فيها هذه النسبة عن المتوسط كما نقل هذه النسبة عن مثيلتها في الصين و أسبانيا و كما يوضح الجدول رقم 5.



جدول رقم 5

نسبة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي ودول أخرى للمدة 2000-2003 (نسبة مئوية)

نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت			نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي الإجمالي			
2003	2002	2000	2003	2002	2000	
3.7	6.5	(3.9)	4.4	4.3	1.5	الإمارات
59.4	23	33.8	72.4	73.7	74.1	البحرين
5.5	0.9	0.7	12.6	12.9	12.5	عمان
11.4	19.7	73	16	16.3	10.8	قطر
2.2	0.2	0.6	1.2	1.3	1.6	الكويت
0.6	(1.9)	(5.7)	12.1	13.5	13.8	السعودية
12.3	8.0	5.4	19.7	20.5	19.0	المعدل
						دول أخرى
80.1	45.4	27.8	23.1	17.6	11.5	السودان
12	21.8	26.4	27.4	35.9	25.7	أسبانيا
11.4	19.6	28.2	25.8	22.3	17.2	البرازيل
12.4	11.5	10.3	35.6	35.4	32.2	الصين
10	9.9	14.9	31.4	31.9	29.3	الدول النامية
7.5	10.1	19.8	22.9	23	19.3	العالم

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا 2004، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص 8.

اما كنسبة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد زاد التدفق التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر عن المتوسط العالمي في عام 2003 في البحرين وقطر، كما تجاوزت هذه النسبة المتوسط في كل الدول النامية التي بلغت في عام 2002 حوالي 10% كما يوضح الجدول، الا ان هذه النسبة لا تعد مهمة لأنها لا تعكس في الإجمالي زيادة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بقدر ما تعكس تراجع تكوين رأس المال الثابت مقارنة بالدول الأخرى وبعبارة أخرى فهي لا تعكس أهمية كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على اقتصادات هذه الدول والتي لم يتعد نصيبها من التدفق العالمي لهذه الاستثمارات 0.2% عام 2003 كما تذبذبت هذه النسبة من سنة إلى أخرى لتعكس عدم استقرار التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول.

وهذا ما يعكس محدودية استفادة دول المجلس من الموارد المالية العالمية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر والتي عادةً ما تفضل الاستثمار طويل الأجل، والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يمتلكه هذا النوع من الاستثمار، فقد كان للاستثمار الأجنبي المباشر الياباني في كوريا دور مهم في نقل التقنيات المتطورة فقد وسعت القدرة الإنتاجية لمنشأة الحديد والصلب، ووجهت صناعة السفن وصناعة الساعات والأدوات المنزلية والالكترونية وصناعة الحواسيب والتي كان لها دور مهم في زيادة صادرات كوريا وتطور صناعتها<sup>(68)</sup> وعلية لا تزال استفادة دول المجلس من الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي في الحصول على التمويل و التكنولوجيا المتطورة قليلة رغم الجهود المبذولة لتطوير قوانين وتشريعات الاستثمار وتنمية مواردها البشرية لتوفير متطلبات البيئة الجاذبة للاستثمار.

الا ان من الضروري الإشارة الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يكون أداة التنمية، ولكن من الخطأ التصور ان المنافع التي تجنيها الدول من اجراء جذب هذه الاستثمارات يمكن الحصول عليها دون تكلفة فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، فالاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي الى منافسة الشركات المحلية خصوصا الصناعات الناشئة والتأثير على الصناعات المحلية، الا ان الاستفادة من ميزات الاستثمار الأجنبي المباشر تتوقف على نوعية الصناعة هل هي استراتيجية كالصناعة النفطية بالنسبة لدول المجلس التي من الضروري تطويرها او صناعة تنافس الصناعات المحلية، وعلى نوعية العقد ومقدار الامتيازات التي تعطيه الدولة الى المستثمر الأجنبي في حرية تحويل أرباحه او حرية التملك وإعفاءه من الضرائب والكفاءة الإدارية على التفاوض خاصة وأنها تتعامل مع جهات لها خبرة واسعة في هذا الجانب.

## الاستنتاجات

- 1- أدت التغيرات الدولية الى تغير عمل الاقتصاد الدولي وتغير النظرة الى الاستثمار فبعد ان كان ينظر إليه كوسيلة لزيادة النمو أصبح زيادة النمو وسيلة لجذب الاستثمار، كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة للتمويل والحصول على التكنولوجيا الحديثة.
- 2- تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي في المساهمة بالتمويل خاصة في صناعة النفط والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية، نظراً لارتفاع تكاليف الاستثمار بهذه الصناعة والحصول على التكنولوجيا المتطورة التي يمتلكها الاستثمار الأجنبي.

- 3- ارتفاع الاستثمارات الخليجية في الخارج وتقدر بنحو 800مليار دولار واغلبها في أصول سائلة في وقت تحتاج دول المجلس الى هذه الاستثمارات لزيادة طاقتها الإنتاجية والحفاظ على القيمة الحقيقية لهذه الأموال من الانخفاض والخسائر بسبب التضخم وتغير سعر الصرف الأجنبي.
- 4- على الرغم من الحوافز وعوامل الجذب التي توفرها دول المجلس للاستثمار الأجنبي المباشر منها البنية التحتية المتطورة والنظام المالي واستقرار سعر الصرف وحرية التحويل وحرية التجارة والإجراءات التشريعية التي تجذب الاستثمار الأجنبي، فضلا عن الميزات النسبية التي تمتلكها من احتياطي نفطي وغازي كبير على المستوى العالمي، الا ان تدفق هذا الاستثمار إلى دول المجلس لا زال قليل جدا مقارنة مع العديد من دول العالم.
- 5- ساهمت الاستثمارات الخليجية في الخارج على تداخل الاقتصاد الخليجي بالنظام المالي والمصرفي العالمي المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي، في حين كانت استفادة دول المجلس من حركة رؤوس الأموال الدولية قليلة جدا ولا تزال نسبة الاستثمار المتدفق الى دول المجلس قليل جدا ولم يتجاوز 1% في أحسن الأحوال، كما ان الاستثمارات العربية البينية محدودة جدا.

## التوصيات

- 1- على دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على الاستثمار بأصول حقيقية في بناء الهياكل الاقتصادية داخل دول المجلس والتقليل من الاستثمار في الخارج الذي يتعرض الى خسائر مستمرة بسبب تغير سعر الصرف والتضخم لان ذلك وحدة هو الكفيل بالحفاظ على ثروات هذه الدول وزيادة قيمتها.
- 2- تعزيز الإصلاحات في النظام المالي والمصرفي لرفع مستوى لوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وزيادة عرض وتنويع الأدوات المالية المتاحة وتقوية قدرات السلطات النقدية على ممارسة الرقابة الاحترازية المطلوبة في ظل المتغيرات الجديدة على الصعيد الدولي، وسيحضر ذلك مناخاً أفضل لرفع المدخرات المحلية وأحسن توجيهه للائتمان والموارد المتاحة.
- 3- بذل مزيد من الجهد لتطوير الاستثمار العربي البيني ولزيادة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر او غير المباشر عن طريق زيادة الإصلاحات الاقتصادية وإعطاء بيانات ومعلومات كافية عن فرص الاستثمار المتاحة.

4- زيادة الاستثمار الأجنبي غير المباشر عن طريق فسخ المجال للاستثمار من خلال صناديق الاستثمار المحلية التي تديرها المصارف في سوق الأسهم وأسواق الأوراق المالية وخاصة السعودية والبحرين ومسقط والكويت فقد سمح سوق مسقط للأوراق المالية للأجانب بالاستثمار في أسهم 14 شركة من بين 60 شركة مدرجة في السوق وكذلك البحرين سمحت بتملك وتداول أسهم 31 شركة.

### الهوامش والمصادر

- 1- برهان الدجان، نحو استراتيجية جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي، أوراق اقتصادية، تصدر عن الاتحاد العام الغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، بيروت، لبنان، العدد13، 1997، ص6.
- 2- مأمون إبراهيم، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية بين الدول العربية، أوراق اقتصادية، العدد13، 1997، ص177.
- 3- Hanson. G. H. should countries promote foreign direct investment,2001,p24,www.unctad.org,
- 4- جوزيف طربية، الوطن العربي واحة جذابة للاستثمار، اتحاد المصارف العربية، العدد2004، 287، ص8.
- 5- مأمون إبراهيم، مصدر سابق، ص177.
- 6- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد2004، 30، ص24.
- 7- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص14-16.
- 8- علي عبد القادر علي، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد31، 2004، ص8- (1\*) تعرف الطاقة الاستيعابية: بأنها قلة الفرص المتاحة والمربح ضمن اقتصاد الدولة والكفيلة بامتصاص مواردها المالية المتأتية من تصدير النفط وتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة تؤدي الى تطوير قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وتأمين مصادر دخل متنوعة .
- 9- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو و الإنتاجية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، العدد الثالث، 2005، ص3.
- 10- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي التاسع، الكويت، 1982، ص85.

- 11- رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1989، ص261.
- 12- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي التاسع، الكويت، 1988، ص84.
- 13- حميد أجميلي، الأمن المالي والاستثماري العربي (الإشكاليات والتحديات)، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد3، 2001، ص21.
- 14- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي التاسع، الكويت، 1982، ص85.
- 15- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو و الإنتاجية في منطقة الاسكوا، مصدر سابق، ص5.
- 16- محمد إبراهيم، رؤوس الأموال العربية الهاجرة، الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصر، العدد7، 1995
- 17- عباس غالي، الفوائض المالية النفطية العربية ضرورة إعادة تدوير جديد لها، الاقتصادي الخليجي، العدد5، 1993، ص97.
- 18- المصدر نفسه.
- 19- محمد إبراهيم، مصدر سابق،
- 20- رمزي زكي، مصدر سابق، ص271.
- 21- عباس غالي، مصدر سابق، ص95.
- 22- سيد نمير، خزعل لجاسم، نحو استراتيجية للبتروال العربي في خدمة التنمية الاقتصادية، أفاق اقتصادية، العدد3، 1980
- 23- سميح مسعود، المشروعات الصناعية المشتركة، النفط والتعاون العربي، المجلد9، العدد1، 1983
- 24- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص123.
- 25- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، مسيح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا لعام 2001، مصدر سابق، ص88.
- 26- سميح مسعود، مصدر سابق،
- 27- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص125.
- 28- جاسم المناعي، مصدر سابق، ص55-56.
- 29- مأمون إبراهيم، مصدر سابق، ص147.

- 30- جاسم المناعي، مصدر سابق، ص.56.
- 31- مأمون إبراهيم، مصدر سابق، ص178
- 32- جوزيف طربية، مصدر سابق، ص.9.
- 33- سميح البربير، المؤتمر العربي السنوي للمصارف والاستثمار 2004، (مناخ الاستثمار في لبنان، اتحاد المصارف العربية، العدد 2004، 287، ص.26.
- 34- جوزيف طربية، مصدر سابق، ص.8.
- 35- جاسم المناعي، الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية وإثرها على حركة الاستثمار والتجارة، أوراق اقتصادية، العدد13، 1997 ص.56.
- 36- جوزيف طربية، مصدر سابق، ص.9.
- 37- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا العام 2001 الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص.88.
- 38- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا) الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في دول منطقة الاسكوا 2004، الأمم المتحدة، نيويورك 2005، ص.5.
- 39- سميح مسعود، المشروعات الصناعية المشتركة، النفط والتعاون العربي، المجلد9، العدد1، 1983
- 40- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2001، ص.123.
- 41- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا العام 2001، مصدر سابق، ص.88.
- 42- سميح مسعود، مصدر سابق،
- 43- يحيى سعيد الجابري، تحرير الاستثمار ومتطلبات التطوير المنشود في الأسواق المالية العربية، اتحاد المصارف العربية، العدد2002، 263، ص.74.
- 44- الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص ص.48.
- 45- جوزيف طربية، مصدر سابق، ص.7.
- 46- حميد الجميلي، مصدر سابق، ص.23،
- 47- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي، مصدر سابق، ص.47.
- 48- مأمون إبراهيم، مصدر سابق، ص.164.



- 49- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص114.
- 50- مأمون إبراهيم، مصدر سابق، ص168.
- 51- عبد المنعم سيد علي، نحو سوق مالية عربية كأداة جذب للأصول العربية المستثمرة في الخارج، التكامل الاقتصادي العربي الواقع والأفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998، ص 169.
- 52- المصدر نفسه، ص181.
- 53- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة، مصدر سابق، ص28.
- 54- حميد الجميلي، مصدر سابق، ص12.
- 55- خزعل الجاسم، النظام الاقتصادي الدولي الجديد (الأفاق والتوقعات )، شؤون سياسية، تصدر عن مركز الجمهورية للدراسات الدولية، بغداد، العدد3، 1994، ص154.
- 56- ممدوح الروسان، احمد محمود ابو الرب، عبد الحلیم محمد، التنمية في الوطن العربي، الطبعة الثانية، 1988، ص263.
- 57- سيد نمير، خزعل الجاسم، مصدر سابق
- 58- رمزي زكي، مصدر سابق، ص204.
- 59- فاروق سعيد الوقع، استثمار فوائض العائدات النفطية العربية ومستقبلها، محاضرات في الأعلام البترولي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1985، ص183.
- 60- سيد نمير، خزعل الجاسم، مصدر سابق
- 61- المصدر نفسه.
- 62- عباس غالي، مصدر سابق،
- 63- سيد نمير، خزعل الجاسم، مصدر سابق
- 64- رمزي زكي، مصدر سابق، ص286.
- 65- سيد نمير، خزعل الجاسم، مصدر سابق
- 66- ممدوح الروسان وآخرون، مصدر سابق، ص262.
- 67- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (اسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة، مصدر سابق، ص6.
- 68- برهان الدجان، مصدر سابق، ص12.

## The Role of Foreign Investment in merging GCC Economy into Internationals

*By: Yehya Hmood Hassan*

Economic Studies Dept. , Centre for Arab Gulf studies, University of Basrah

### Abstract

Due to the increasing importance of direct investment in international economy as a main factor to obtain developed technology, financing and expanding markets ,Arab Gulf States endeavor to get advantage of capital movement globally.

The importance of the study is due to its attempt to clarify the foreign investments role in achieving economic goals as well as gaining profits out of Gulf investments abroad.

The study hypothesizes that Gulf investments have participated in merging gulf economy into internationals on one part but foreign investment is still inefficient in Gulf States.

The study aims at estimating the external gulf investment amount, the amount of foreign investment in Gulf States, and the rate it represents in international investments, understanding obstacles and reasons of not making use of Arab and international investments, and identifying the degree of connection that Gulf States have with international investments.

The study falls into four parts:

**First: variability of international investments.**

**Second: Gulf investment abroad.**

**Third:**

A- Direct foreign investment in GCCS.

B- Factors of attracting foreign investment to Arab Gulf States.

C- Direct and flow of foreign investment into Gulf States.

D- Arab Gulf States.

**Fourth: Investment and merging gulf economy into internationals.**

The study with conclusion and recommendations.